د. عامر كوركيس هرمز*: "مجلس التنمية الاقتصادية" للعراق، و ليس "مجلس الإعمار" **

يمثل "المنهاج الوزاري" المقدم إلى البرلمان العراقي في 25 أكتوبر 2018 من قبل رئيس الوزراء العراقي الجديد، السيد عادل عبد المهدي، تحسنًا نوعيًا إيجابيًا منذ عام 2003. يتمتع المنهاج بعدد من نقاط القوة ويوفر العديد من الفرص التي ينبغي أن تحقق معدل أعلى للنمو الاقتصادي (تميّزاً عن التنمية الاقتصادية)، إذا تم تنفيذ البرنامج الوزاري بكفاءة، استناداً إلى الحكم الرشيد وسيادة القانون، و إضافة طاقة جديدة الى الاقتصاد العراقي. يحدد المنهاج أولويات وأهداف متدرجة للوزارات ليتم تنفيذها في غضون فترات زمنية محددة.

على إن المنهاج الحكومي 2018-2022 يعاني أيضاً من نواقص جادة[1] ، مما قد يعرض تنفيذ المنهاج للخطر ويأخذ البلاد في اتجاه قد لا يخدم المصلحة الوطنية العليا ، ولا يحسن مستويات معيشة الشعب العراقي وخاصة من النساء والعاطلون عن العمل ولا الذين يعيشون تحت خط الفقر ويمثلون حوالي 30% من الشعب العراقي. فعلى سبيل المثال، كان يمكن للمنهاج أن يستفيد من توصيف هيكلية الاقتصاد العراقي، من خلال عدد قليل من المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية[2] ، لتوفير اطار عام اقصادي-اجتماعي للمنهاج .

يبدو أن المنهاج متفاؤلاً في وعوده بإشراك القطاع الخاص على نحو رئيس ، على الرغم من أن تجربة الماضي لا تبدو مشجعة، على الأقل منذ عام 2003.

تشمل نقاط الضعف الأخرى في المنهاج التركيز الهزيل على إنعاش الصناعة التحويلية والذي يمثل العمود الرئيسي لأية استراتيجية للتنمية الاقتصادية المستدامة ذات المصداقية للعراق. فضلاً عن غياب سياسات وآليات لزيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد وسوق العمل [3]. كان ينبغي أيضا أن يعبر المنهاج عن عزمه على احتفاظ الدولة بسلطة تخصيص إيرادات تصدير النفط، بدلاً من ترك هذا الدور الحيوي لشركة "النفط الوطنية" الجديدة (قارن مع صبري زاير. السعدي ، 2018) [4]. إن المفهوم القائل بأن العراق يجب أن يتحرك نحو تأسيس "اقتصاد السوق الاجتماعي" (المنهاج: 67) ، وهو اختراع ألماني في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية [5] أمر محير – فالفكرة غير معقولة التطبيق، بالنظر إلى التركيبة الاجتماعية-الدينية للعراق، و درجة تخلف اقتصادها، وأخلاقيات العمل القبلية المنتشرة على نطاق واسع وتفشي الفساد، على أقل تقدير.

في هذا السياق، تركز هذه الورقة على الاقتراح المقدم في المنهاج (الصفحة 12) فيما يتعلق بإنشاء "مجلس الإعمار" [6].

الهدف

تهدف هذه الورقة الى العبير عن الأمل في أن يعطي رئيس وزراء العراق السيد عادل عبد المهدي ، وزملائه من اصحاب القرار الاقتصادي عناية كبيرة لإنشاء مجلس إعمار، و التعلم من دروس تاريخ العراق الحديث. تنص الفقرة ذات الصلة في المنهاج الحكومي على ما يلي:

"السعي *لتشريع قانون لمجلس الإعمار* وتحديث قانون الاستثمار وهيئة الاستثمار، فالاستثمار هو الوسيلة الأساسية للتخلص من الإقتصاد الريعي والاعتماد على النفط، ولإنطلاق الاقتصاد الوطني الحقيقي والتصدي للبطالة ونقص الخدمات والفقر والجهل والمرض و الارهاب و السلم والاستقرار الاجتماعي".

من المعروف أن العراق كان قد أنشأ "مجلس إعمار" (تم ترجمته للإنكليزية كمجلس للتنمية) في عام 1950، في ظل النظام الملكي. و تم تخصيص 70 في المائة من عائدات العراق النفطية لمجلس التنمية في بداية تشغيله، خاصة لمشاريع البنى التحتية في القطاع الزراعي. لم يلعب مجلس التنمية دور الميسر / أو الداعم على تنمية قطاع صناعي قوي وموجه للتصدير، على الرغم من إن العراق يملك الكثير من المميزات التنافسية والتكلفة المنخفضة لبناء صناعات تعتمد على استخدام الطاقة من النفط الخام والغاز . ثمة من يرى على ان مجلس الاعمار بالرغم من العديد من التحديات التي واجهته، خلال السنوات الثماني، حقق نجاحا ملحوظا [7].

ما هو غير واضح في المنهاج الحكومي هو ما إذا كانت النية الضمنية هي التخلي التدريجي عن وزارة التخطيط، ليتم استبدالها فقط بمجلس الإعمار. وكما هو معروف، فإن نظام تخطيط النمو الذي تطور بعد عام 1958، وترجم إلى خطط إنمائية وطنية متتالية لم يحقق درجة عالية من النجاح. كان معدل تنفيذ الخطط منخفضًا؛ وصل الى 50-60 في المئة في المتوسط، خلال الفترة 1960-2017. إن شرح الأداء الضعيف لخطط التنمية يقع خارج نطاق هذه الورقة [8].

مع ذلك، عند النظر في تجديد فكرة "مجلس الإعمار" من قبل حكومة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي ، من الضروري التفكير بشكل حاسم وموضوعي في السياق الجديد والتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (المضطربة) في العراق. منذ عام 1958. الأضرار التي لحقت بالاقتصاد العراقي والبنية التحتية الاجتماعية والمادية، ناهيك عن المواطن العراقي، هائلة - في الواقع من الصعب إستيعاب مدى هذا الضرر، إضافة إلى الدمار (النفسي) الذي تسبب من

قبل داعش في الآونة الأخيرة، وقبل ذلك العنف الطائفي والعرقي والعنصري في جميع أنحاء البلاد. ونتيجة لذلك، لا تزال الحالة الراهنة للاقتصاد العراقي تحمل كل سمات الاقتصاد المتخلف [9].

إنشاء "مجلس التنمية الاقتصادية" للعراق - نهج جذري

في الأوقات الصعبة، مثل تلك التي يشهدها العراق في هذه المرحلة، عادة ما نحتاج إلى جرئة وخيال، وبدائل للوضع الراهن، وعلى نفس القدر من الأهمية، يجب أن تكون هناك إرادة وقيادة سياسية قوية من شأنها إحداث تغييرات بناءة في الاقتصاد (والمجتمع) بشكل عقلاني ضمن رؤية وواقعية للعراق، يكون في جوهرها، التحسّن المستمرلرفاه جميع العراقيين [10]. يجب أن تتبنى الحكومة الجديدة مفهوم التنمية الاقتصادية، والذي يتخطى مفهوم النمو الاقتصادي، والذي يمكن للمجلس المقترح أن يساعد في إطلاقه. إن مفهوم التنمية الإقتصادية أكثر تركيزاً من مفهوم التنمية المستدامة - حيث أصبح الأخير كليشة تلصق لكل سياسة اقتصادية أو غيرها[11]. هنا ينظر إلى التنمية الاقتصادية لتمثل:

تصميم وتنفيذ السياسات التي تهدف إلى والشروع في، وتحقيق ليس فقط، النمو الاقتصادي، ولكن أيضا تعزيز مهارات العاملين المتعددة، التعليم، الصحة، و تغيير أخلاقيات العمل، وخلق فرص العمل، والقضاء على الفقر، وتحسين البيئة المادية والبنية التحتية، إلى أعلى المستويات الممكنة، بغض النظر عن العرق، الجنس، الخلفية الاجتماعية، أو المناطقيات، و تنفذ بكل إنسانية [12]

باختصار، فإن التنمية الاقتصادية تدور حول (ويجب أن تعُرف على أنها) التحسين المستمر لرفاه (being-well) جميع المواطنين (العراقيين). يمكن القول، مع تطور التنمية الاقتصادية، أنها ستطور المؤسسات الداعمة، والأطر القانونية، والحكم الرشيد، والحكومة والديمقراطية الفعالة التي من شأنها أن تعمل على الحفاظ على التنمية الاقتصادية، ومستويات رفاهية متزايدة للناس على المدى الطويل، من جيل إلى آخر. بالطبع. إن اتجاه السببية هنا يسير في كلا الاتجاهين.

على هذا الأساس، بدلاً من تجديد فكرة مجلس الإعمار، فإن **البرنامج** سيتنفع من إنشاء "مجلس التنمية الاقتصادية".

نحو استراتيجية تنمية اقتصادية للعراق من قبل "مجلس التنمية الاقتصادية"

إذا كان للمنهاج الحكومي مخاوف بشأن نتائج عملية التخطيط الإنمائي منذ عام 1958، فإنه ينبغي القول أيضًا أن العراق لا يمتلك (في الوقت الحاضر) استراتيجية تنمية اقتصادية [13]. تفتقر معظم المشاريع المحتملة التي يصل عددها ربما إلى 3000 مشروع التي شملت في خطة التنمية الوطنية للفترة 2018-2022 إلى دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية القائمة على المعايير المقبولة دوليًا [14] (مثل SCBA و NPV / IRR ...). في جوهرها ، لا تقدم خطة 2018-2022 توقعات واقعية بشأن كيفية / إلى أي مدى سيتحسن رفاه الشعب العراقي مادياً في الدخل الفردي وتوزيع الدخل والتقدم في التعليم والخدمات الصحية والإسكان. والبنية التحتية المادية، وهكذا دواليك [15]. كذلك ترتبط التنبؤات للفترة 2018-2022 بتلك التي قدمها صندوق النقد الدولي للفترة حتى عام 2022 [16]، أي الحفاظ على نفس هيكل الناتج المحلي الإجمالي بشكل أو بآخر، كما هو الحال في عام الأساس 2015. على الرغم من النجاحات المتواضعة التي تحققت، فإن تجربة السنوات الخمس عشرة الماضية في تخطيط النمو الاقتصادي في العراق لا تشير الى حالة صحية.

استراتيجية للتنمية الاقتصادية ذات أربعة محاور في العراق

باختصار ، نتمني من رئيس الوزراء الجديد ومجلس الوزراء الإخذ في برنامج للتنمية الاقتصادية مدته ثلاث سنوات، يوضع في سياق استراتيجية شاملة، و يتناسق مع الميزانية الإتحادية لمدة 3 سنوات. يجب الموافقة على برنامج التنمية والميزانية من قبل مجلس الوزراء والبرلمان. يجب تقديم مراجعة سنوية لكليهما، ومناقشتها من قبل البرلمان. لذا، من الواقعي أن يقترح المنهاج الحكومي الحالي (صفحة 21) أن تتغير هيكلية الميزانية الإتحادية وطبيعتها، لتعكس برنامج التنمية الإقتصادية.

يجب أن تحل استراتيجية التنمية الاقتصادية ذات الأربعة محاور محل خطة التنمية للفترة 2018 - 2022 ، ويمكن تنفيذها من قبل مجلس التنمية الاقتصادية المقترح هنا، إذا تبين أن فهمنا **للبرنامج** صحيح. يجب أن تكون المحاور الرئيسية الأربعة للإستراتيجية هي:

1. تطوير قطاع الصناعات التحويلية. وهذه ضرورة مطلقة لتنويع الاقتصاد، و لتقليل الاعتماد على النفط، إن التركيز على تلبية الطلب المحلي، وكذلك تطوير الصناعات الموجهة للتصدير،سوف يُمكن العراق من أن يطور ميزة نسبية في الأسواق العالمية خلال فترة قصيرة من الزمن في بعض الصناعات. على سبيل المثال ، الصناعات البتروكيماوية، البلاستيك، المستحضرات الصيدلانية، الأسمنت، التصنيع الزراعي، إنتاج الدواجن، مصايد الأسماك ، وما إلى ذلك (قارن مع البرنامج الحكومي: **16** ؛ **24**) ؛

2. تطوير القطاع الزراعي ، الذي يتطلب إدارة صارمة للموارد المائية، وتنمية مهارات القوى العاملة و إستحداث روابط أقوى مع الصناعات التحويلية. إن تأمين أغذية ميسورة التكلفة وعالية الجودة، إلى عموم العراقيين، منتجة بكفاءة، أمر بالغ الأهمية و بدلاً من تشتيت الأراضي إلى حيازات صغيرة، سيستفيد البرنامج من إدخال "الشركات الزراعية المساهمة (corporations)" على نطاق واسع، ولجني ثمار وفورات الانتاج الكبير، والاستثمار طويل الأجل (قارن مع المنهاج الحكومي: **22-3 ؛ 42**) ؛

3. تطوير البنية التحتية المادية والاجتماعية (hysical and socialp). يعد بناء الطرق والجسور والمطارات والإسكان والمدارس والمستشفيات وما إلى ذلك مجالًا أساسيًا لخلق وظائف ذات أجور جيدة، والحد من البطالة، وتخفيف حدة الفقر، وكما هو الحال في القطاعات الأخرى، غرس أخلاقيات العمل المهنية، والقضاء على الفساد أو العنف (قارن مع المنهاج الحكومي: **29-30 ؛ 32**) ؛

4. يجب إنشاء الممرات التنموية (development corridors) خارج المراكز الحضرية، لربطها مع بعضها و مع المناطق الريفية. و بموازات ذلك يجب أن تكون هناك إستراتيجية للإسكان، مما يخلق مرونة في حركة العمل ورأس المال عبر البلاد، و يخفف الضغط عن المراكز الحضرية الرئيسية في توفير الخدمات و البنى التحتية، مثل بغداد والبصرة والموصل وأربيل.

الهيكل المقترح لـ "مجلس التنمية الاقتصادية"

إن الروابط الرئيسية المبدئية المقترحة لمجلس التنمية الاقتصادية مع الوزارات الرئيسية / المنظمات الممثلة للقطاع الخاص الاقتصادية والاجتماعية لها تأثير مباشر على تصميم إستراتيجية التنمية الاقتصادية، وتطبيق السياسات. هذه الروابط موضحة في الشكل 1 أدناه.

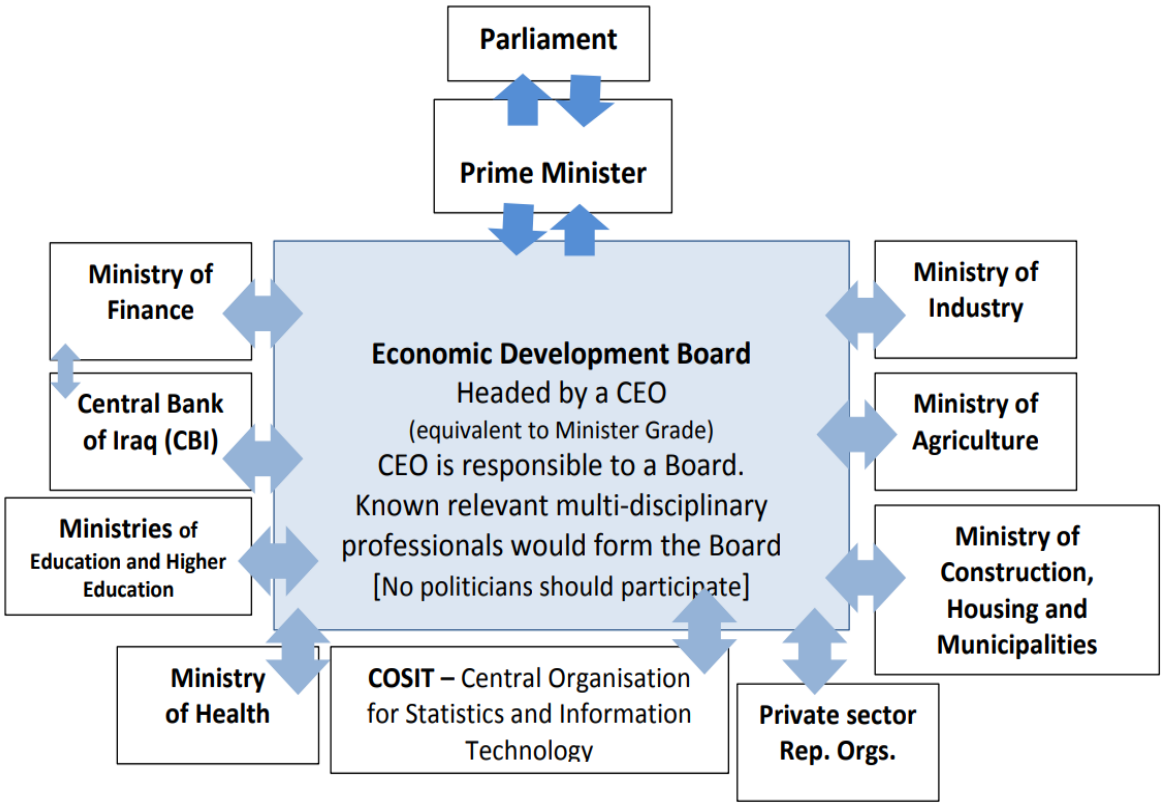

يجب مراجعة كفائة هذه الروابط كل ثلاث سنوات، وذلك لتحسين الأداء. يجب وضع القواعد التشغيلية الرئيسية. على سبيل المثال، يجب ألا يخدم أعضاء مجلس الإدارة أكثر من فترتين (كل فترة ثلاث سنوات). ينبغي أن يحدد القانون الهيكل التنظيمي لمجلس التنمية الاقتصادية ومسؤولياته وميزانيته وموارده المالية الخاضعة لإستخدام المجلس لأغراض التنمية، وما إلى ذلك. وللقيام بمسؤولياته بالكامل، يجب على كل من الحكومة العراقية والبرلمان مراجعة الدروس من تجربة التخطيط. في هذه الملاحظة يُقترح تخصيص نسبة من عائدات النفط إلى مجلس التنمية الاقتصادية للقيام بتنفيذ المشاريع المخططة ولحث الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في القطاعات الإنتاجية من الاقتصاد. ومع بدء تطور التنمية الاقتصادية في العراق ومع تحول العمالة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ستنخفض الحاجة إلى "الميزانية التشغيلية" المفرطة حالياً في الميزانية الاتحادية، و عندها سيتم تخصيص المزيد من إيرادات (النفط / الضرائب) لميزانية الاستثمار. ".

يجب أن ينَظم (regulate) مجلس التنمية الاقتصادية الجديد من خلال "مكتب مسؤولية التنمية الاقتصادية"، و هو مكتب جديد ومستقل، لضمان أن يقوم المجلس بتنفيذ السياسات بكفاءة وفعالية،

كما هو موضح في القانون. هذا يعني أن مجلس التنمية (operator) يجب ألا يكون هو المنظم (regulator).

وعلى غرار الروابط المقترحة لمجلس التنمية الاقتصادية، ينبغي التفكير بعناية في الهيكل التنظيمي لمجلس التنمية الاقتصادية، حتى يمكن أن يرتقي إلى التحديات المعقدة والمتطورة التي يتعين عليه مواجهتها. يجب أن يكون المجلس صغير الحجم وفعال، ولديه كادر متفوق القدرة و ذو سمعة مهنية هي فوق كل الشبهات. يجب أن يكون مجلس التنمية الاقتصادية منظمة فاعلة لضمان تنفيذ سياساته. يمكن أن يكون الهيكل التنظيمي الاولي لمجلس التنمية الاقتصادية كما في الشكل 2 أدناه:

القطاع الخاص كمحرك للتنمية الاقتصادية

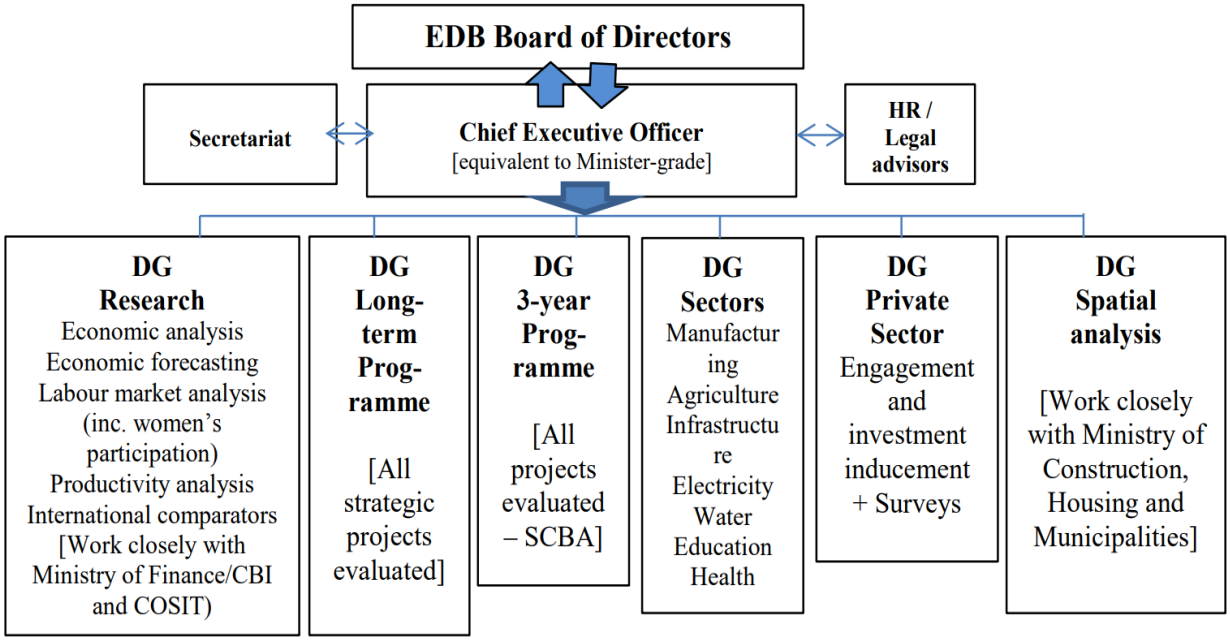

إذا رغبت حكومة دولة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي في إعطاء القطاع الخاص دورًا بارزًا في تحقيق النمو الاقتصادي والأهداف التنموية (راجع البرنامج 42) ، فيجب أولاً إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية. ويمكن تحقيق ذلك جزئياً من خلال مشاورات مناسبة وفي

الوقت المناسب وذات مغزى مع ممثلي القطاع الخاص، على سبيل المثال "غرف التجارة" و "اتحاد الصناعات العراقي" وكذلك النقابات العمالية والمهنية من أجل معالجة القضايا التي من شأنها تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد، حيث قد يجد خريجو الجامعات و معاهد التدريب المهني الوظائف الجديدة.

إن الانتقال إلى اقتصاد السوق سيستغرق أجيالا من العمل الشاق، مع نكسات محتملة. في ذات الوقت، تبدو "رؤية العراق 2030 - الرخاء الاقتصادي" الحكومية طموحة بشكل غير واقعي - حيث يتوقع أن يسهم القطاع الخاص بنسبة 56 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي [17]. إن الظروف المطلوبة لتحقيق ذلك على مدى السنوات ال 12 المقبلة هي غير متوفرة (انظر الفقرة التالية). بالإضافة لذلك تبين الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء أنه منذ عام 1991، انخفضت مساهمة القطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF)، وهو عنصر أساسي في الناتج المحلي الإجمالي، من 50 في المائة إلى 15 في المائة في عام 2014!

و عليه بدلاً من تحديد أهداف غير واقعية لعام 2030، سيكون السيناريو الأكثر واقعية هو تهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص (المحلي والأجنبي) للاستثمار في القطاعات الإنتاجية من خلال الشراكات أو تأسيس الشركات المساهمة في مثل هذه البيئة. يزن المستثمر الخاص المكافآت مقابل المخاطر المحتملة على المدى القصير / المتوسط، كما تبين العديد من الدراسات. باختصار مثل هذه البيئة (التي يفتقر إليها العراق في الوقت الحاضر) تضم ثمانية عناصر رئيسية (الشكل 3 أدناه) التي يأخذها بالحسبان المستثمر الخاص عند الاستثمار [18].

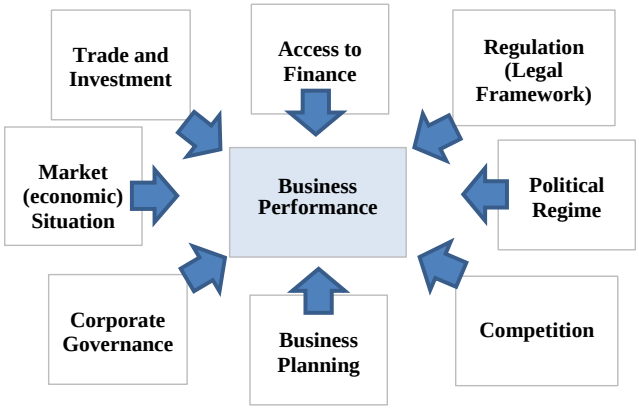

في حالة العراق، من المعقول أن نضيف التكلفة الباهظة للفساد، والتكلفة الزمنية للفترة الطويلة جداً الذي يحتاجها المستثمر لتأسيس شركة. كما تظل احتمالات العنف الطائفي وعدم الاستقرار السياسي حقيقية.

لذلك ، سيكون هناك حاجة إلى جهد متزامن ومنسق من داخل الحكومة لضمان / حث القطاع الخاص على الاستثمار. في الواقع ، سيعمل القطاع الخاص (عادة) في بيئة تساعد على حماية مصالحه التجارية في ظل إطار قانوني سليم يطبق من قبل هيئة قضائية محايدة.

تغيير الظروف الموضوعية لجعل المنهاج الحكومي أكثر فاعلية

إن العديد من الشروط الموضوعية يجب أن تسود لتترسخ التنمية الاقتصادية في العراق. وتشمل هذه الشروط الإرادة السياسية للتغيير إلى دولة علمانية، وتغيير النظام السياسي (poilty) للدولة، وتغيير دستور عام 2005 ، وجعله علمانيا، وليس دينياً، وفتح المجال لتشكيل الأحزاب السياسية الديمقراطية / العلمانية بالصورة الصحيحة، و تنشيط المجتمع المدني؛ المجتمعات ونقابات العمال وممثلي الشركات الخاصة والتغيير الحقيقي نحو تعليم الفتيات / النساء والمشاركة في سوق العمل، والقضاء على أخلاقيات العمل القبلية، وخاصة في الحكومة، وأخيرا وليس آخرا، خدمة العراق والشعب العراقي.

من الصعب تحقيق هذه الشروط الموضوعية على المدى القصير والمتوسط. إذا بدأت عملية التنمية الاقتصادية، سوف يحدث تحول تدريجي، والذي في طبيعته قد يسهل من مثل هذه التغييرات، على المدى الطويل.

في الوقت الحاضر ، يمكن أن يشكل إنشاء "مجلس التنمية الاقتصادية" خطوة أولى إيجابية إلى الأمام. ولكي يكون المجلس فعالا في تحقيق أهدافه، فإن أحد الشروط الأساسية هو وجود إطار قانوني داعم يمكن أن يعمل ضمنه. وهذا يعني أنه ينبغي تنسيق جميع القوانين التي تؤثر على النشاط الاقتصادي للأفراد والشركات وكذلك القطاع العام ، لتجنب القرارات العشوائية والمتناقضة. ومن أمثلة هذه القوانين: قانون العمل (37) لعام 2015 ؛ قانون الاستثمار 13 (2006) ؛ قانون الشركات 21 (1997) ؛ قانون التنمية الصناعية 164 (1964) ؛ تنفيذ قانون المشاريع الكبرى 157 (1973) وقانون المؤسسات الاقتصادية 98 (1964). قد يوفر قانون "مجلس التنمية" الملغى رقم 33 (1950) بعض الدروس عند إصدار قانون مجلس التنمية الاقتصادية؟ وكما ذكر أعلاه ، يجب ألا يكون المجلس هو نفس الجهة المنظمة؛ خلاف ذلك، سيتم نشر بذور الفساد بسهولة.

فى الختام

في اقتراح إعادة إنشاء مجلس الإعمار (المنهاج الحكومي 12)، يجب على حكومة رئيس الوزراء السيد عادل عبد المهدي عدم تكرار الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالوزارات /

الموسعات العامة الأخرى ، على سبيل المثال وزارة التخطيط، ما لم تكن هذه الأخيرة ينظر إليها على أنها زائدة عن الحاجة في ضوء الاتجاه المقصود لتحقيق اقتصاد السوق. في هذه الحالة، فإن مجلس التنمية الاقتصادية و بإمتلاك ميزانية استثمار محددة من عائدات النفط، سيحل محل وزارة التخطيط.

إذا اختارت الحكومة هذا المسار، فإنه يُنصح بشدة التأكد من أن مجلس التنمية الاقتصادي الجديد يصبح عاملًا فعالًا وتحوليًا (transformative) للتنمية الاقتصادية. يجب أن يتمتع مجلس التنمية الاقتصادية بالخبرة المناسبة، وأن يتصرف بطريقة مهنية بحتة، ويقدم تقريرًا إلى رئيس الوزراء / مجلس الوزراء، ويجب أن يوافق البرلمان على برنامج التنمية الاقتصادية المقترح الذي تبلغ مدته 3 أعوام في سياق إستراتيجية للتنمية الإقيصادية. يجب أن يكون لديه السلطة والميزانية لتنفيذ البرنامج المصادق عليه. يمكن للبرلمان و ينبغي أن يشرع لتخصيص نسبة معينة من عائدات النفط لمجلس التنمية الاقتصادية للاستثمار في المشاريع الإستراتيجية، واستخدام جزء من الأموال لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد.

أخيراً ، إذا كانت الحكومة جادة في الشروع في التنمية الاقتصادية، يجب أن يكون لاستراتيجيتها استثمار في التصنيع كأولويتها الأولى، على الرغم من أن ذلك قد يتعارض مع نصيحة المنظمات الدولية [20] . وينبغي أن تستثمر أولوياته الثانية والثالثة في الزراعة والبنية التحتية و الاجتماعية على التوالي. وينبغي دعم هذا الجهد بإطار قانوني مناسب يمكّن من تحقيق ذلك. إذا حدث ذلك، فربما يكون لدى مجلس التنمية الاقتصادية المقترح فرصة جيدة للنجاح.

(*) خبير اقتصادي عراقي مقيم في بريطانيا
(**) ترجمة الدكتور عادل كنيش مطلوب من الانكليزية ومراجعة الدكتور بارق شُبَّر

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 2 كانون الاول / ديسمبر 2018

http://iraqieconomists.net/ar/

الهوامش

1. A likely source of these, and other, flaws in the Programme might originate from *some* of the key sources used in drawing up the programme (see Programme: 6), including the 2018-22 National Development Plan (NDP) and the 'Iraq – 2030 Vision – Prosperous Economy.' In setting out its key assumptions (NDP: 16) has regard to the Iraq-IMF 2017-20 SBA. It is also heavily influenced by the International Monetary Fund - IMF's financial/economic projections for Iraq to 2022 (www.imf.org/en/.../Iraq-2017-Article -IV...). Most damagingly

the sectoral allocations of 'planned' investment show a meagre 3.4 percent of the total for the agriculture, and 2.2 percent for manufacturing (NDP: 63). The IMF required Iraq to adopt a stringent fiscal regime, with which resonates a surprising paper by Muthhir M. Saleh, justifying the importance of fiscal consolidation policies, which, typically, affect the poorer sections of society much harder.

2. Some key economic variables (drawn from the 2018-22 NDP) that reflect the weaknesses, if not the backwardness, of the Iraqi economy include:

3. Oil sector comprised 55.1% of GDP in 2015 (up from 51.3% in 2010)
4. Agriculture sector contributed 2.0% to GDP in 2015 (down from 4.2 in 2010). The NDP projects a rise in its contribution to 2.2% by 2022? (NDP: 61)
5. Manufacturing contributed 0.84% to GDP in 2015 (down from 2.1% in 2010). The NDP projects a rise in its contribution to 1.12% by 2022? (ibid).
6. Oil exports comprised 99% of total exports in 2015.
7. The parallel (black) economy in Iraq is rife, avoiding taxation and not included in GDP
8. Women's participation in the labour market is a mere 13%
9. The rate of unemployment is around 16% (and 25% amongst the youth)
10. 30% of Iraqis live in poverty.

3. The current rate of women's participation in the labour market hovers around 13%, compared to over 50% in, for example, Denmark, UK, and Singapore. The process of increased participation starts with universal world-class co-education in the primary schools, so that boys and girls learn how to respect each other from an early age, becoming effective partners in the future.

4. The prominent Iraqi economist Sabri Z. al-Saadi has this month (November 2018) produced a thoughtful critique of the key economic aspects of the MP, circulated privately. This note draws on this critique.

5. This proposal appears to resonate with a paper by Muthhir Muhammed Saleh (2017) 'A Reading in the Future of the Political Economy of Iraq' (posted on http://iraqieconomists.net/). The idea of 'Social Market Economy' was originally promoted and implemented in West Germany by the Christian Democratic Union (CDU) under Chancellor Konrad Adenauer in 1949. Its origins can be traced to the interwar Freiburg school of economic thought. Arguably, Iraq has no resemblance to post WWII Germany, in economic, social, and political spheres, nor the general outlook to life/culture.

6. The name 'Development Board' is a linguistic English construct. In England, the construction of major projects is normally referred to as 'development.' The 'Development Board' ('Majlis al-I'mār') in Iraq was founded to construct infrastructure projects. It was abolished in 1958, following the overthrow of the Monarchy in July of that year.

7. See, for example, Al-Haidari, Ibrahim (2015) The Development Board and its Pioneering Role in Economic Development (posted at: http://iraqieconomists.net/ar/2015/06/06, accessed on July 10 2015).

8. See for example, Al-Saadi, S.Z. (2009) The Economic Experience of Modern Iraq: Oil, Demoracy and the National Economic Project 1951-2006 (Dar al-Mada publishing and Hirmis, A.K. (2018) The Economics of Iraq – ancient past to distant future (GHP, Chapter 7).

9. See Hirmis, A.K. (ibid: 316-7)

10. A good starting point would be to review, and improve on, the vision statement adopted by the 2010-14 NDP. This states that ""Iraq is seeking to ...be a peaceful and stable nation… seeking to be an effective nation that functions in accordance with market mechanisms and a regional economic power that complements and is part of the international economy in a manner that embodies the principle of international partnership. Based thereupon, Iraq will use its economic resources, both human and natural, effectively and efficiently to attain a competitive and diversified economy in which the private sector has a leadership role in generating wealth and jobs, while the government performs an organizational and enabling role to address market failures and ensure equitable distribution of national income so as to enable the most vulnerable social groups to fulfil their role effectively in achieving economic and social progress. All of this is to be achieved with guidance from the principles of democracy, the rule of law, good governance, sustainable development, competitiveness, social

justice, freedom, and human rights" (http://www.unesco.org/education/edurights/media/docs/795ff8cb2cd3987aba07572026cdb6d0958cd27a.pdf: p. 24. This is a UNDP/UNAMI translation of the below Arabic version). In the author's view, this statement is superior to the current 'Iraq - 2030 Vision: Prosperous Economy' (July 2017) which contains numerical targets for private sector contribution to GDP, at 57%. This is difficult to comprehend, as a 'vision' is actually a statement of intent, not of specific targets given within such a long-term timescale?

11. Essentially, the concept of 'sustainable development' in the context of this note might refer to economic resource allocation/use to improve the well-being/living conditions of the Iraqi people, without undermining the integrity and stability of the eco-system.

12. This definition is based on Kindleberger, C.P. (1958) Economic Development (McGraw Hill Ltd. London), Seers, D. (1969) he Meaning of Development (Institute of Development Studies – communication # 44) and Sen, A. (1999) Democracy as Freedom (Oxford UP). Here 'e*conomic growth' means an increase in real GDP*. An increase in real GDP in turn *means* there is an increase in the productive capacity of the economy and value of national output/national expenditure.

13. Kadhim al-Hassani's 'Iraq Government's Economic Strategies', provided in the form of a Power Point presentation in Berlin 27-28 February 2018, is an amalgam of sector strategies that do not appear to follow a cohesive overall quantifiable objectives, thus becoming a set of intentions that Iraq government would wish to pursue (see www.iraqieconomists.net).
14. SCBA refers to social cost benefit analysis, NPV refers to Net present Value techniques, and IRR refers to Internal Rate of Return of investment.
15. The 2018-22 NDP does not have a legal power to effect growth, let alone induce private investment (of a projected IQD 88.6 trillion) in a meaningful way (NDP: 62). The mechanisms to induce the private sector to invest under the aegis of the NDP simply do not exist.
16. See NDP 2018-22: 60, Table 6 (posted at: https://mop.gov.iq/ in Arabic), and IMF (ibid: 4, Table 1)
17. See Muthhir Mohammed Saleh (2018) Fiscal Consolidation for Iraq – a vision for 2018-22 (posted at www.iraqieconomists.net).
18. See Hirmis, A.K. (*op cit*: 58)
19. Compare with Al-Zuhairi, Riad A.Isa (2018) the legal system for government economic activity in Iraq (Academic Voice, Association of Iraqi Academics – UK, No. 1 June 20, pp. 12-15)
20. For example, UNIDO, UNAMI, Wold Bank (WB) and the IMF.